جامعة قطر تنظم ورشة الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية.. العميد المالكي:

خطة للحد من ضحايا الحوادث وتقليل الوفيات

○ مأمون عياش

أكد العميد محمد المالكي أمين سر اللجنة الوطنية للسلامة المرورية على التعاون الحثيث مع جامعة قطر لدعم الفعاليات والمبادرات والأبحاث الخاصة بالسلامة المرورية، داعيا إلى بذل المزيد من الجهود في هذا المجال، التزاما بالاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية.

جاء ذلك خلال ورشة عمل بعنوان الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية نظمها مركز دراسات السلامة المرورية في جامعة قطر، بحضور الدكتور مازن حسنة نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، والدكتور راشد العماري عميد كلية الهندسة في جامعة قطر، والدكتورة حصة صادق عميد كلية التربية، والمهندس يوسف العمادي مدير إدارة صيانة وتشغيل الطرق في هيئة الأشغال العامة، والدكتور محسن جفري مدير مركز البنية التحتية والنقل المتقدم في جامعة روتجرز بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما حضر الورشة الدكتور عادل قسطلي العميد المساعد للشؤون الأكاديمية في كلية الهندسة والدكتور عبدالمجيد حمودة العميد المساعد للبحث العلمي والدراسات العليا والدكتور سعود عبدالغني العميد المساعد للتطوير والعلاقات الصناعية في كلية الهندسة والدكتور خليفة بن ناصر آل خليفة مدير مركز دراسات السلامة المرورية في جامعة قطر وعدد من أعضاء الهيئة التدريسية.

وقال العميد المالكي: تهدف الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية إلى العمل على الحد من ضحايا الحوادث المرورية وتقليل عدد الوفيات الناتجة عن هذه الحوادث سنويا إلى جانب تقليل عدد الإصابات الخطرة التي تنتج عنها في خطوة نحو تحقيق الرؤية القطرية طويلة المدى للسلامة المرورية.

وأضاف: تمثل الإستراتيجية خارطة طريق لنظام آمن يعمل على حماية جميع مستخدمي الطريق، حيث أن نجاحها لن يكتمل إلا بتضافر جهود أفراد المجتمع مع الجهات المعنية بتطبيقها بحيث يؤدي كل فرد من أفراد المجتمع الدور المنوط به في تحسين السلامة المرورية والحفاظ على أرواح كافة أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين، وقد جاءت كثمرة لجهود مضنية بذلتها الجهات ذات العلاقة بموضوع السلامة المرورية، مؤكداً على أن إعداد الإستراتيجية بحد ذاته لا يمثل هدفاً للجنة الوطنية للسلامة المرورية بقدر ما يمثله تطبيقها وتنفيذها من هدف كونه يمثل الاختبار الحقيقي لمدى قدرة اللجنة على تحقيق تطلعات القيادة العليا للبلاد وتجسيد رؤيتها الرامية إلى بناء دولة عصرية متطورة بشرياً واقتصاديا وعمرانيا.

كما أشار العميد المالكي إن أن دولة قطر قد شهدت تطورا اقتصاديا وعمرانيا سريعا خلال العقد الماضي الأمر الذي صحبه تطور كبير في شبكة الطرق وزيادة في حجم الحركة المرورية، وهذه الزيادات ترجع إلى النمو السكاني الذي شهدته الدولة خلال هذه الفترة حيث ارتفع عدد السكان، ونتيجة لهذه التغيرات الكبيرة التي شهدتها الدولة كان لابد لوزارة الداخلية باعتبارها الجهة المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام وتوفير السلامة للمواطنين والمقيمين من وضع وإيجاد آلية تواكب المتغيرات التي طرأت على النقل وشبكة الطرق، ومن هنا جاء قرار مجلس الوزراء رقم (33) لسنة 2010م بإنشاء لجنة وطنية للسلامة المرورية ووفقا للمادة (101) من قانون المرور رقم (19) لسنة 2007 وهي تختص برسم السياسة العامة للمرور ووضع الخطط والوسائل والأساليب

□ العميد محمد المالكي

التي تطور العمل المروري في الدولة في كافة جوانبه الفنية والتثقيفية والتنظيمية والتشريعية والطبية بالتعاون مع المؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

وقال العميد المالكي إن اللجنة مهمتها تطوير وتحسين مستوى السلامة المرورية في كافة مناطق الدولة من خلال إشراك المجتمع بمؤسساته العامة والخاصة فيها خصوصا التي لها صلة بالعمل المروري يعد ضروريا ليضطلع الجميع بمسؤولياته الوطنية تجاه الوطن والجهات المشاركة فيها هي وزارة الداخلية وتختص بالجانب التنفيذي لعمل اللجنة، ووزارة الدفاع ويتم الاستفادة من إمكانيات الوزارة في المجالات التي يمكن أن تسهم بها في العمل المروري، وكذلك المجلس الأعلى للصحة من خلال تقديم الأفكار والمقترحات التي تحسن من مستوى الخدمات الاسعافية وكيفية تطويرها في مجال السلامة المرورية، ووزارة البلدية والتخطيط العمراني: تزويد اللجنة بالخطط العمرانية المستقبلية للدولة وتوضيح مدى توافقها مع تطور شبكة الطرق الداخلية والخارجية.

ومن الجهات المشاركة أيضا هناك المجلس الأعلى للتعليم بتضمين التوعية المرورية ضمن المنهج التربوي، غرس القيم والمفاهيم الاجتماعية التي تحض الطلاب على تحمل المسئولية الوطنية، التنسيق مع اللجنة لوضع برامج توعية مشتركة بين الجانبين، والمجلس الأعلى لشئون الأسرة من خلال حث الأسر على القيام بواجباتها الوطنية تجاه غرس القيم التربوية التي تشجع الأبناء على احترام النظم التي تنظم حياة المجتمع والإحساس بروح المسؤولية، وهيئة الأشغال العامة التي تعمل على تقديم الخطط والبرامج التي تحسن من مستوى السلامة على الطرق وتوضيح مدى تطابق شبكة الدولة المرورية للمعايير الدولية للطرق، إيجاد الحلول لمشاكل الطرق التي تحد من الحوادث المرورية، وجامعة قطر التي تعمل على تقديم مشروعات البحوث العلمية التي تسهم في تطوير العمل المروري بالدولة، ومنها أيضا المؤسسة القطرية للإعلام

□ د. خليفة بن ناصر آل خليفة

التي تشرف على إعداد البرامج التوعوية وتقديم الخطط الإعلامية التي تساعد اللجنة على تحقيق أهدافها، وإذاعة برامج اللجنة التوعوية، وأخيرا الأمانة العامة للتخطيط التنموي التي تعرض الخطط التنموية للدولة وتوضيح مدى تضمنيها برامج لتطوير العمل المروري، والخبراء الوطنيون المكلفون بتقديم الاستشارات الفنية للجنة في المجال الفني للسلامة المرورية.

وتسعى اللجنة الوطنية للسلامة المرورية إلى تطوير العمل المروري من خلال رفع مستوى السلامة المرورية على الطرق ومن أهم أهدافها إنشاء معهد متخصص للسلامة المرورية يقوم بإعداد البرامج التدريبية والتوعوية للجهات المعنية بالسلامة المرورية وتحسين مستوى السلامة على الطرق وتطويرها بأحدث المعايير التي توصلت إليها تكنولوجيا وهندسة الطرق ونشر الثقافة المرورية بين أفراد المجتمع وحثهم على تحمل مسؤوليتهم الاجتماعية والعمل على رفع مستوى الخدمات والطبية الإسعافية والإنقاذية، وكذلك الحد من حوادث الطرق من خلال توظيف كافة إمكانية الدولة عبر البرامج التثقيفية والتأهيلية التي ترفع من مستوى الوعي المروري للمجتمع، وأخيرا تعزيز دور المجتمع ومؤسساته الوطنية وإشراكها في المبادرات المجتمعية الفردية والجماعية.

آل خليفة: الاستراتيجية الوطنية ركيزة أساسية لعمل «مركز الأبحاث»

العمادي: نهدف لتقليل عدد وفيات الحوادث المرورية إلى 130 في العام

□ جانب من الحضور

◄ دور جامعة قطر

بدوره قال الدكتور راشد العماري عميد كلية الهندسة إن دراسات السلامة المرورية تعتبر أحد المجالات البحثية الأساسية التي تقوم الكلية حاليا بتطويرها، بالتعاون مع العديد من المؤسسات المعنية وبالشراكة مع الفاعلين في هذا المجال، سعيا من الكلية لتقديم عمل بحثي في مختلف المجالات لنخدم رؤية قطر 2030. أما الدكتور خليفة آل خليفة مدير مركز قطر لدراسات السلامة المرورية بجامعة قطر فقال إن الإستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية تعد الركيزة الأساسية التي يستند لها مركزنا في الأبحاث التي يتم العمل عليها حاليا، حرصا من المركز على تقديم عمل بحثي عالي الجودة داعم لرؤية قطر الوطنية 2030.

وتحدث المهندس يوسف العمادي مدير إدارة صيانة وتشغيل الطرق، هيئة الأشغال العامة عن خطط العمل للاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية، فقال إن الرؤية العامة للإستراتيجية تتفق مع السياسات العالمية المعتمدة للسلامة المرورية بما يتطابق مع قطر وطبيعتها، كما أن الاستراتيجية طموحة، وتهدف لتحقيق أهداف عدة على المدى الطويل، علما بأنه تمت صياغتها بالاستناد لكل من رؤية قطر الوطنية واستراتيجية التنمية الوطنية وخطط الشركاء. وعن أهداف الإستراتيجية للعام 2022، قال العمادي إنها تهدف لتقليل عدد وفيات الحوادث المرورية إلى 130 في العام، وتقليل عدد الجرحى ذوي الاصابات الحرجة إلى 300 في السنة الواحدة، بالإضافة لتقليل عدد الوفيات من 14 إلى 6 لكل 100 الف نسمة، وتقليل عدد الجرحى ذوي الإصابات الحرجة من 33 إلى 15 لكل 100 الف نسمة. كما أشار العمادي إلى المجالات الأساسية التي تركز عليها الاستراتيجية وهي الشكل العام للطريق، والتعامل مع السائقين المتهورين، واستخدام حزام الأمان ووضعية جلوس الأطفال في المركبات وكذلك سرعات المركبات، بالإضافة لسلامة المشاة والتوعية المرورية وأمان مناطق العمل. ولتحقيق ذلك كله، تركز الاستراتيجية على تطوير التصميمات العامة للطرق وتقييم إجراءات السلامة على الطرق، وكذلك تطوير البنية التحتية للطرقات، واعتماد آليات أكثر ضبطا لفحص وتدريب السائقين، وتطوير مهارات السائقين وتوعيتهم بضرورة التقيد بتعليمات السلامة المرورية من خلال التدريب والتثقيف المتواصل.

بالإضافة إلى ذلك، يتم العمل على توعية السائقين بضرورة استخدام حزام الأمان، وتأمين وضعية جلوس الأطفال داخل المركبات بما يضمن سلامتهم، وتنظيم الحملات العامة لنقل هذه المهارات للعموم، كما يشمل ذلك إعادة ضبط السرعات المسموح بها بما يتلاءم مع أمان المركبات والسائقين، كما يتطلب تحقيق هذه الأهداف إعادة تقييم نظام العقوبات القائم على النقاط ودراسة جدواه وقدرته على رفع مستوى السلامة المرورية.

وقدم الدكتور محسن جفري مدير مركز البنية التحتية والنقل المتقدم في جامعة روتجرز، الولايات المتحدة الأمريكية عرضا عن الابتكارات الحديثة التي طورها المركز في مجال بحوث السلامة المرورية.